الأمم المتحدة
S/2015/279
مجلس الأمن
Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من المندوب الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من المندوبين الدائمين للبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والقائم بالأعمال بالإنابة للوفد الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني
السفيرة
المندوب الدائم

290415 280415 15-06515 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من المندوب الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

نكتب إليكم بناءً على تعليمات حكوماتنا بشأن الحالة في اليمن وتحديدا بخصوص ما ورد في رسالة المندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/263)، التي تضمنت عدة مغالطات وادعاءات غير صحيحة بشأن عملية ”عاصفة الحزم“ التي قام بها ائتلاف من عدة دول من بينها دول أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نذكّر، بدايةً، بأن النهج الذي اتبعته ولا تزال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الحالة في اليمن منذ عام ٢٠١١ يقوم على دعم الانتقال السياسي الديمقراطي على أساس المبادرة التي تقدمت بها دول مجلس التعاون التي باتت تعرف بالمبادرة الخليجية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، من خلال مواصلة الحوار بين جميع الأطراف اليمنية بقيادة يمنية، وكذلك دعم الرئيس والحكومة الشرعية، مع بذل ما يمكن للتخفيف من الأزمة الإنسانية. ولا شك أن هذا النهج لا يختلف عن نهج مجلس الأمن تجاه الحالة في اليمن، الذي أكد مرارا عن دعمه لجهود دول مجلس التعاون وأثنى على انخراطه الإيجابي في اليمن.

كما نؤكد على أن تعامل دول مجلس التعاون مع الحالة في اليمن يأخذ بعين الاعتبار أنها تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن في منطقتنا، ويستند إلى الدور المناط بمجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه المنظمة الإقليمية ذات العلاقة بما يتوافق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، حيث بذل المجلس جهوداً لتدبير الحل السلمي للحالة في اليمن وحفظ السلم في المنطقة والعالم.

وبشكل موازٍ لذلك وانطلاقا من أواصر العلاقات الأخوية الضاربة جذورها في التاريخ التي تربط الشعوب الخليجية مع الشعب اليمني الشقيق، فقد كانت دول مجلس التعاون في طليعة الدول التي استجابت للأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن، وتواصلت المساعدات الإنسانية والتنموية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى اليمن بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

وقد زاد انشغال دول مجلس التعاون إزاء ما شهدته الحالة الأمنية في اليمن من تدهور إضافي نتيجةً للأعمال اللاقانونية الأحادية الجانب التي ارتكبتها ميليشيا الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح وابنه أحمد وداعموهم، وإصرارهم على استخدام

العنف لتحقيق الأهداف السياسية والسيطرة على مؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية الوطنية والتعدي على شرعية الحكومة وبدعم وتشجيع من طرف خارجي. وهذا ما أدى إلى نسف عملية الانتقال السياسي، وتدهور البيئة الأمنية لصالح الجماعات الإرهابية، وكذلك إلى تفاقم الحالة الإنسانية إلى حد خطير. وقد كان من أكبر المستفيدين من تدهور الوضع السياسي والأمني الخطير تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الذي تعاظم نشاطه وتأثيره في الفترة الأخيرة. هذا بالإضافة إلى قيام ميليشيات الحوثيين بتهديد المنطقة بشكل مباشر وإطلاق التهديدات الخطيرة تجاه أمن دول المنطقة وأمن وسلامة المصالح الاستراتيجية الدولية.

لقد تعرض الشعب اليمني، بمن فيه النساء والأطفال، للقتل على أيدي الحوثيين وداعميهم، الذين استهدفوا بالتدمير والاحتلال المباني السكنية ومرافق الدولة والبنى التحتية. علاوة على تعرض الشعب اليمني لشتى أنواع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وشهد اليمنيون بلدهم ينحدر نحو مستنقع الحرب الأهلية وأصبح أكثر من نصفهم بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وهذا ما حدا بدول مجلس التعاون إلى الاستجابة لطلب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، منها ومن جامعة الدول العربية تقديم المساعدة الفورية بكل الوسائل والسبل، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من العدوان المستمر من قبل الحوثيين. وقد أشار المندوب الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة إلى ذلك الطلب في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥.

إن جميع جهود مجلس التعاون تنطلق من الالتزام بدعم ومساعدة الشعب اليمني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي ترتكز على القانون الدولي والأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة، والتقيد بقرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية بشأن الحالة في اليمن منذ عام ٢٠١١، إضافة إلى الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي خلال عمليات ”عاصفة الحزم“. كما التزمت تلك الجهود بكفالة سلامة المدنيين، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية ووصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة على نحو سريع وآمن ودون عوائق، وحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية، وتيسير قيام الدول والمنظمات الدولية بإخلاء رعاياها المدنيين والأفراد التابعين لها. وتضع دول المجلس نصب أعينها الالتزام بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته الإقليمية والوطنية.

وواصل دول المجلس سعيها إلى تحقيق الشروط الكفيلة بوقف العنف وتهيئة الظروف الملائمة للحل السياسي من خلال العودة إلى تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ونتائج

مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما في ذلك صياغة دستور جديد والإصلاح الانتخابي وإجراء استفتاء شعبي عليه، من أجل تجنيب اليمن المزيد من التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية. وعبرت دول المجلس عن الاستعداد لدعم جهود الحوار ودعت لعقد مؤتمر للحوار في مدينة الرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي.

وعليه، وبالنظر إلى الانعكاسات الخطيرة للدعم المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لجماعة الحوثي التي تعمل على تقويض الحكومة الشرعية والمساس باستقرار اليمن والدول المجاورة، فإننا نطلب من مجلس الأمن أن يطالب جمهورية إيران الإسلامية بالكف عن أية إجراءات من شأنها المساس بالاستقرار في المنطقة وخاصة في اليمن أو تقويض استقلاله وسيادته ووحدته وشرعية رئيسه وحكومته، لا سيما ما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بشأن اليمن وآخرها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وسنكون ممتنين لقيامكم بتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن والعمل على إصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) لانا زكي نسيبة
المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جمال فارس الرويعي
المندوب الدائم لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ليوثا المغيري
المندوب الدائم لسلطنة عمان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني
المندوب الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) عبد العزيز سعود الجار الله
القائم بالأعمال بالإنابة
الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

(توقيع) عبد الله يحيى المعلمي
المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة